S/PV.6067

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

الجلسة **٦٠٦٧**

الخميس، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ريبير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	أوغندا	السيد بوتاغيرا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد دباشي
	الصين	السيد ليو تسن من
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير – هارتينغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد أوكودا

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

09-20961 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعتزم بموافقة المجلس توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، إلى السيد أوليسيغون أوباسانجو، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

تقرر ذلك.

أدعو السيد أوباسانجو لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن عملا بالتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاوراته السابقة.

سيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد أوليسيغون أوباسانجو، المبعوث الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوباسانجو.

السيد أوباسانجو (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لي لمخاطبة المجلس. وأنا أقوم بذلك بالنيابة عن أخي وزميلي، الرئيس السابق مكابا، وبالأصالة عن نفسي.

بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عقد الاتحاد الأوروبي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى قمة استثنائية في نيروبي. وقد ضمت تلك القمة رؤساء الدول في المنطقة والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، سعياً منهم لإيجاد حل نهائي للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أيدت القمة تعييني مبعوثاً خاصاً للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وإلى جانب تلك المسؤولية، اقترحت أن أمثل أيضا الاتحاد الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى بصفة ميسر، وأنه سينضم لي أيضا في هذه المهام الرئيس مكابا، وهو خيار أيده الأمين العام.

لقد أظهرت قمة نيروبي حسا حقيقيا بالإلحاحية. وفي الشهرين الأخيرين من عام ٢٠٠٨، اجتمعنا، الرئيس مكابا وأنا، مع الرؤساء كابيلا وكاغامي ودوس سانتوس وكيباكي وكيكويتي وموسيفيني وساسو نغيسو. وقد دعوا جميعهم إلى حل شامل للأزمة، يقوم على أساس الحوار. وقد اجتمعنا أيضا في أربع مناسبات منفصلة مع لوران نكوندا قائد المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب (المؤتمر).

بعد هذه الاجتماعات، افتُتح حوار بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر في ٨ كانون الأول/ديسمبر في نيروبي. ولا يزال هذا الحوار مستمرا. ولا يزال يتعين فعل الكثير، ولكن يسعدني الإبلاغ عن بعض التقدم مقارنة مع الوضع الذي كان عليه شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

أولا، في تشرين الثاني/نوفمبر، تدهورت العلاقات بشدة بين كينشاسا وكيغالي. ويسعدني أن أخبر المجلس بأن الرئيسين كابيلا وكاغاما يتحدثان الآن عن دفء كبير في العلاقات وعن تعاون محسن.

ثانيا، في تشرين الثاني/نوفمبر، كانت حكومة كينشاسا تعارض المحادثات المباشرة مع المؤتمر. أما الآن فتجري تلك المحادثات بشكل جيد.

ثالثا، في تشرين الثاني/نوفمبر، هدد المؤتمر غوما. وبينما لا تزال غوما تخضع للضغط، ولا سيما من حيث الحالة الإنسانية المتردية، انحسرت بدرجة كبيرة إمكانية حدوث استيلاء عسكري على المنطقة.

أما في ما يتعلق بالحوار، فما برح التقدم أبطأ مما نود. وللشهر الأول، ظل مركزا بشكل ضيق على المسائل الإجرائية. زيادة على ذلك، وفي فترة نهاية السنة، كان المؤتمر غير مستعد لتوقيع إعادة التزام رسمي بوقف الأعمال القتالية الأحادية الدائرة. وقد اتهم الحكومة بالقيام بتوغلات في مناطق كان قد طلب من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الانتشار فيها بعد أن كانت قد أخلتها.

بقيت على اتصال خلال فترة الأعياد بالرئيسين كاغاما وكابيلا ومع لوران نكوندا. في البداية، بدا نكوندا مترددا بشأن عودة وفده إلى نيروبي. وفضلا عن ذلك، عندما استؤنف الحوار في ٦ كانون الثاني/يناير، أعلن القائد العسكري لقوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بوسكو نتاغاندا توليه زعامة الحركة. وما زالت الدينامية الداخلية داخل الحركة غير واضحة حتى هذه اللحظة.

في ٨ كانون الثاني/يناير، سافرت إلى كينشاسا وكيغالي وجوما ومقاطعة كيفو الشمالية للتشاور مع الرئيسين كابيلا وكاغامي والاجتماع مع نكوندا. وأكدت جميع هذه الأطراف مجددا بقوة التزامها بحوار نيروبي. وتشجعت عندما سمعت من الرئيسين كابيلا وكاغامي أن التفاعل بينهما والعلاقة بين بلديهما تحسنا بدرجة كبيرة نتيجة الاتصالات المباشرة والاجتماعات على المستوى الوزاري بصورة متكررة. وأعرب الرئيسان عن ارتياحهما إزاء التقدم المحرز في إيجاد أرضية مشتركة لتناول القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبخاصة قضية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وتماشيا مع بلاغ نيروبي لعام ٢٠٠٧، اتفقت جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على خطة عسكرية للضغط على الحركة. ويبدو أن البلدين متشجعان بالرسالة السياسية لتعزيز التعاون بينهما.

اجتمعت في جوما، مع زعيم قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، لوران نكوندا ومجموعة من كوادره السياسية. وأصر نكوندا مرة أخرى على أنه ينبغي للقوات الحكومية أن تنسحب من كيباتي، القريبة من غوما، كشرط مسبق لتوقيع إعلان مشترك لوقف الأعمال القتالية. لكنه أظهر مرونة فيما يتعلق بالمطلب السابق للحركة بمشاركة رئيسي الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ في حوار نيروبي كمُيسرين. وأكدت هاتان الشخصيتان للرئيس كابيلا ولي على السواء أن الهيئة التشريعية الكونغولية ستنظر بعين العطف إلى أي نتائج يسفر عنها الحوار وربما تتطلب إجراء من جانب المجلس. وتبعا لذلك، كان بوسعي طمأنة نكوندا.

وعقب هذه المناقشات، بتمكن الرئيس مكابا من العمل مع الأطراف في نيروبي، بدأ الحوار الذي استؤنف في نيروبي في ٦ كانون الثاني/يناير يتحرك بطريقة أكثر إيجابية قليلا. وبصفة خاصة، تلطفت الأجواء بين الوفدين مع بدء بناء الثقة بينهما وعمل الطرفين معا بشكل مباشر على نحو متزايد.

في ١٢ كانون الثاني/يناير، وافق الطرفان على آخر وثيقة من بين ثلاث وثائق ترسي مجتمعة القواعد الأساسية للمناقشات الموضوعية التي ستلي ذلك. والوثيقة الأخيرة، الاختصاصات، مهمة كذلك لأنها تجسد تفاهما مشتركا بشأن النتيجة المرجوة لحوار نيروبي

> ”للتوصل إلى اتفاق شامل يدمج وثائق الالتزام الموقّعة في غوما وطرائق تنفيذها من خلال إطار يتفق عليه الطرفان“.

إنها وثيقة ذات أهمية حاسمة حيث أنها تؤكد من جديد التزام الطرفين بمبادئ عملية غوما ولكنها تدعو إلى

وضع آليات جديدة للتنفيذ، إلى جانب اتفاق شامل بشأن معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

ومن المهم بنفس القدر أن الطرفين عادا الآن إلى النقاش بهدف التوصل إلى إعلان مشترك لوقف الأعمال القتالية. غير أنه يتوجب علي إخطار المجلس بأنه ترددت أنباء وشائعات في المنطقة دون الإقليمية خلال الثماني والأربعين ساعة الماضية عن شبكة من الخطط والخطط المضادة وعن صفقات داخل صفقات. وأدى ذلك مرة أخرى إلى إبطاء زخم الحوار. وتملك العناد الطرفين من جديد، وبخاصة الطرف الحكومي. وكما فعلنا في الماضي عندما لاحظنا ظهور هذا العناد، دعونا اليوم إلى رفع الحوار لفترة قصيرة. وسنستأنف الحوار قرب نهاية الأسبوع المقبل.

وإذا تمكن الطرفان لدى استئناف الحوار من التوصل إلى إعلان مشترك لوقف الأعمال القتالية، سيكون ذلك خطوة مهمة للأمام. وستحتاج إلى تعزيزها بواسطة آلية مراقبة فعالة ومستقلة وموثوق بها. وأنا واثق من أنه عندما يحين الوقت، بوسعي أن أعول على تأييد أعضاء المجلس للمساعدة على إرساء هذه الآلية في أقرب وقت ممكن. وستقدم الآلية تقاريرها مباشرة إلى فريق الوساطة. وأبدى الممثل الخاص للأمين العام دوس وقائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية غاي، اللذين أبقيت على الاتصال بهما على نحو وثيق ومتضافر منذ بدء هذه المبادرة، استعدادهما من حيث المبدأ لأن تقدم البعثة دعمها اللوجستي لهذه الآلية.

وريثما يتسنى التوصل إلى اتفاق وإرساء آلية مستقلة، فقد ناشدت الطرفين – وبصفة خاصة قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب التي ما زالت متشككة حيال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية – أن يقبلا بمراقبة البعثة لإعلانات وقف الأعمال القتالية السارية حاليا والتحقق منها. وإذ نتطلع إلى المستقبل، لا بد للحوار من أن يمضي قدما بإجراء مناقشات شديدة الأهمية حول القضايا الإنسانية والأمنية، تليها مفاوضات حول المسائل السياسية والاقتصادية. وفي رأيي أن منن المهم جدا أن نبدأ بالقضايا الإنسانية والأمنية للتمكين من عودة المشردين داخليا بصورة سالمة وآمنة إلى ديارهم وإرساء ممرات أمنية و/أو مناطق عازلة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وطرائق لإدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. يجب أن يكون بمقدور سكان كيفو الذين طالت معاناتهم العودة إلى ديارهم بأمان قبل بدء الموسم الزراعي في أيلول/سبتمبر.

ما زلنا في مرحلة مبكرة جدا من العملية. وستحتاج جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة والرئيس مكابا وأنا إلى دعم سياسي ومادي مستمر من قبل المجلس، وكذلك دعم حكومات الدول الأعضاء، لنتمكن من إحلال السلام الدائم.

لا تزال هناك تحديات كبيرة. أولها، وكما قلت، أن وتيرة الحوار ما زالت بطيئة رغم أنه بدأ ينشط ببطء. وأناشد المجلس استخدام أي نفوذ لديه على الطرفين لتحسين المسائل. وإذا استمرت العقبات، فيمكن للأمين العام أن يدعو مجلس الأمن إلى النظر في اتخاذ ما يلزم من تدابير أخرى قد تساعد على تشجيع التقدم.

وثاني هذه التحديات أن الحوار ما زال ثنائيا، وحصرا على قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والحكومة، وذلك بناء على إصرار الحركة. ولكن أكثر من ٢٠ جماعة مسلحة قد وقَّعت على اتفاق غوما في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ومعهم ممثلون عن مختلف المجموعات السكانية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ولا يجوز تجاهل مصالحهم في أي حل شامل، وعلينا جميعا إيجاد أنجع السبل

لربط تلك المصالح والالتزامات التي تضمنها اتفاق غوما بالنتيجة النهائية للحوار الراهن.

ثالثا، أن وجود قوات أجنبية، مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة على الأراضي الكونغولية منذ وقت طويل يظلا عاملاً مؤثراً. وسنسعى إلى وضع مجموعة مناسبة من التدابير لحل تلك المسألة ولكننا، هنا أيضا، سنحتاج إلى مساعدة المجلس في تحديد تلك التدابير وضمان فعاليتها.

وختاما، كثيراً جداً ما أخفقت الاتفاقات السابقة لعدم توفر الإرادة السياسية، من جهة، وعدم التنفيذ والمتابعة من جهة أخرى. وأرجو أن أؤكد للمجلس أنني لن آلو جهداً في مساعدة الأطراف المعنية للوصول إلى اتفاق شامل ومنطقي وقابل للتنفيذ. إن كل الاتفاقات في العالم لن تستطيع مساعدة شعب شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بتاتاً إن لم يتم تنفيذها بإخلاص. إن مشاركة المنطقة والقارة بأسرها في تلك العملية أمر أساسي.

لقد تحقق الكثير من الإنجازات، ولكن لا يزال يتعين فعل ما هو أكثر. علينا بكل الطرق الممكنة الإبقاء على الزخم الذي تولد من أجل السلام حتى الآن. فشعب شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية جدير بأن ينال أكثر من ذلك. إنه حقا يستحق السلام الكامل والدائم، بل ويطالبنا به. على أفريقيا والعالم أن يجعلا من ذلك السلام واقعاً في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

أشكركم، يا سيادة الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئيس أوباسونجو على الإحاطة التي قدمها.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مواصلة نظرهم في هذه المسألة في مشاورات غير رسمية.

رفعت الجلسة ١٠/٤٥.